



وزارة العدل
Ministry of Justice
State of Kuwait | دولة الكويت



نشرة الصحافة



اليوم: الخميس

التاريخ: 2026-10-22

صوناً للحقوق والحريات والارتقاء بمكانة قضائنا والمحافظة على إرثه

رئيس «الأعلى للقضاء»: تعزيز الاستقلالية وترسيخ العدالة



المستشار الأول هاني الحمدان

أكد رئيس المجلس الأعلى للقضاء رئيس محكمة التمييز المستشار الأول هاني الحمدان، عزمه على مواصلة تطوير الجهاز القضائي وتعزيز كفاءته واستقلاليته وترسيخ مبادئ العدالة وسيادة القانون بما يكفل صون الحقوق والحريات وتحقيق العدالة الناجزة والارتقاء بمكانة القضاء الكويتي والمحافظة على إرثه القضائي العريق.

وشدد الحمدان في تصريح له «كونا» بمناسبة صدور المرسوم بقانون رقم 80 لسنة 2026 بشأن تنظيم القضاء والمرسوم الأميري 169 لسنة 2026 بتعيين رئيس محكمة التمييز ونائب رئيس محكمة التمييز ورئيس محكمة الاستئناف على مواصلة أداء رسالة القضاء السامية بكل أمانة ونزاهة ومسؤولية خدمة لدولة الكويت وأهلها في ظل القيادة الحكيمة لسمو أمير البلاد وسمو ولي عهده الأمين.

وتقدم باسمي آيات الشكر والتقدير إلى مقام صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد وإلى سمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد، تقديراً لهذه الثقة الغالية. مثنياً الدور البارز الذي يضطلع به سمو الشيخ أحمد عبدالله رئيس مجلس الوزراء في دعم مسيرة القضاء وتسخير الإمكانيات اللازمة لتمكينه من أداء مهامه وتحقيق رسالته السامية.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2026-10-22	4	5936



القضاء

الراي

رقابتها تنحصر في مطابقة التشريعات لأحكام الدستور ولا تمتد إلى كيفية التطبيق

«الدستورية» تقضي بعدم قبول الطعن بإلغاء مادة من قانون «من باع بيته»

لعدم توفر الجدية

| كتب أحمد لازم

رفض الطعن على «عدم دستورية» قانون تنظيم الوكالة العقارية

| كتب أحمد لازم

على التحقق من مدى مطابقة التشريعات لأحكام الدستور، ولا تمتد إلى بحث مدى ملائمة التشريع أو أوجه القصور التي قد تظهر عند تطبيقه. كما أوضحت أن الطعن على مواد اللائحة التنفيذية بدعوى مخالفتها للقانون أو صدورهما بعد انقضاء الميعاد المحدد، يتعلق بمشروعية القرار، وهي مسألة تختص بنظرها الدائرة الإدارية، ولا تدخل ضمن نطاق الرقابة الدستورية ما لم يرقم تعارض بين نص في اللائحة وأحكام الدستور. وانتهت المحكمة إلى عدم توافر الجدية اللازمة لقبول الطعن، وقررت عدم قبوله ومصادرة الكفالة.

العقارية غير القابلة للجزل أو الإلغاء، وإلزام أطراف الوكالات القائمة بتسوية أوضاعهم خلال المهلة المحددة قانوناً. وأكدت المحكمة أن الطعن استند في مجمله إلى أسباب سبق أن تناولتها في قرار سابق صدر بتاريخ 25 يونيو 2025، في شأن القانون ذاته وانتهت فيه إلى عدم قبول الطعن، موضحة أن إعادة طرح الأسباب نفسها تمثل منازعة في مسألة دستورية سبق الفصل فيها، وإن قرارات المحكمة الدستورية تنتج بحجية مطلقة في المسائل الدستورية التي حسمتها. وشددت على أن الرقابة الدستورية تقتصر

قضت غرفة المشورة في المحكمة الدستورية برئاسة المستشار عادل البجوه، بعدم قبول الطعن المباشر المقدم من شركة عقارية لإدارة أسلاك البغبر، على عدم دستورية القانون رقم 125 لسنة 2023 في شأن تنظيم الوكالة العقارية ولائحته التنفيذية، مع مصادرة الكفالة. وأقامت الشركة طعنها على أساس أن القانون يتضمن إخلالاً بمبدأ المساواة، وتقييداً لحرية التعاقد، وتجاوزاً على حق الملكية، فضلاً عن تطبيق أحكامه بأثر رجعي، إثر حظره الوكالات

دستورياً، وانتهت إلى عدم توافر شروط قبول الطعن، وقررت عدم قبوله ومصادرة الكفالة. وكانت المذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون 83 لسنة 2025، بإلغاء نص المادة (29 مكرراً) من القانون 47 لسنة 1993، قد أشارت إلى «آثار سلبية عديدة تترتب على تطبيق نص المادة 29 مكرراً، فضلاً عن أنها ساهمت في تمييز فرص الرعاية السكنية بين فئات المجتمع، غير توفير أكثر من فرصة استحقاق لشريحة معينة من المواطنين، وهو ما يتناقض مع الهدف الاجتماعي للرعاية السكنية، ويتعارض مع التوجهات العامة للدولة في ترسيخ مبادئ العدالة والمساواة بين جميع أطراف المجتمع، ولا سيما في ظل تراكم الطلبات الإسكانية للمواطنين ممن لم تتوفر لهم الرعاية السكنية من قبل خاصة».

وأكدت أن «المرسوم بقانون المطعون عليه اقتصر على إلغاء المادة 29 مكرراً من القانون رقم 47 لسنة 1993 بشأن الرعاية السكنية، ولم يتضمن أحكاماً تنظم أوضاع المستفيدين الذين سبق تطبيق المادة عليهم، أو مصير الطلبات المقدمة والمسكن التي تسلمها أصحابها». وأضافت أن «ما أثاره الطاعنون بشأن حفظ الجهات الإدارية طلبات سبق قبولها، وإخطار بعض المستفيدين بإخلاء المسكن التي تسلموها، لا يرجع إلى نص القانون ذاته، وإنما يتعلق بكيفية تطبيق الجهة الإدارية له». وشددت المحكمة على أن رقابتها تنحصر في مدى مطابقة التشريعات لأحكام الدستور، ولا تمتد إلى كيفية تطبيق النصوص أو الادعاء بالخطأ في تفسيرها وتاويلها، باعتبار أن الخطأ في التطبيق لا يشكل، بذاته، عيباً

قضت المحكمة الدستورية، في غرفة المشورة برئاسة المستشار عادل البجوه، بعدم قبول الطعن المقدم من عدد من المواطنين بشأن عدم دستورية المادة الأولى من المرسوم بقانون 83 لسنة 2025، فيما تضمنته من إلغاء نص المادة (29 مكرراً) من القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية وهو ما يعرف بـ«قانون من باع بيته»، مع مصادرة الكفالة. وأوضحست المحكمة، في حيثيات حكمها، أن «قبول الطعن الدستوري بطريق الادعاء المباشر يستلزم توافر مصلحة شخصية مباشرة للطاعن، وأن يكون النص التشريعي المطعون عليه قد أثار به ضرراً ناتجاً عن تطبيقه عليه، وليس مجرد الادعاء بمخالفته للدستور».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2026-10-22	6	16823

وزارة العدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوفة فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الأربعاء الموافق 2026/11/11 - قاعة 5 - بالدور الثامن بقصر العدل الجديد الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم 2025/797 ببيع/2 المرفوعة من: محمد يوسف محمد العلي الدعيج.
ضمد: أولاً : نداء فيصل عبد الرحمن النعمه.
ثانياً: بنك الائتمان الكويتي.
ثالثاً: بيت التمويل الكويتي.
رابعاً: وكيل وزارة العدل لشئون التسجيل العقاري والتوثيق.

أوصاف العقار: كما هو وارد بشهادة أوصاف البلدية

عقار الوثيقة رقم (1992/5924) الكائن بمنطقة (البرموك) قسيمة (239) قطعة رقم (1) مخطط (م/32993) ومساحته (2م750) وذلك بالمزاد العلني بضمن أساسي مقداره / 765000 د.ك (سبعمائة وخمسة وستون ألف دينار كويتي).

ورد بشهادة الأوصاف بأن العقار عبارة عن ملكاً خاص مكون من أرضي وأول وسطح رخصة رقم 92/731 بموجب تقرير مهندس الدراسة والكشف الثاني. العقار غير مطابق لأنظمة ولوائح البلدية لعدم وجود ترخيص للملحق في الدور الأرضي جهة شارع الخدمة ولم تتم إزالة الشبيرة في السطح مع وجود تعهد بإزالتها حين تنفيذ المساحة المرخصة وذلك حتى تاريخ الكشف.

ورر بتقرير الخبير:

عين العقار الكائن بمنطقة البرموك - قطعة 1 - شارع عبد العزيز علي الوزان - قسيمة 239 - منزل 7.
العقار موضوع الدعوى عبارة عن بيت سكن خاص يقع على شارع واحد داخلي ويحده جار من الجانبين وتبلغ مساحة العقار وفقاً لوثيقة التملك 2م750. التكتسية الخارجية للعقار من الحجر الأردني والرقم الألي له 12047914
العقار يتكون من دور أرضي وأول وسطح وحوش داخلي، الدور الأرضي يتكون من صالة كبيرة وصالة طعام ومطبخ ومغاسل وغرفة مع حمامها، أرضيات الدور الأرضي رخام والتكييف مركزي، الدور الأول يتكون من صالة وغرفة ماستر مع حمام وغرفة للملابس وغرفة ماستر أخرى مع حمامها كما يتكون من جناح يحتوي على غرفتين وحمام، أرضيات الدور الأول من الكاشي والتكييف مركزي السطح يتكون من عريبة خادمة مع حمامها وكذلك مبنى من الخشب به جلسات صبة مستغل كصالة أو ديوانية أرضياتها سيراميك والتكييف شبك الحرش الداخلي يتكون من كراجين أحدهما بالجانب الأيمن والآخر بالجانب الأيسر، يتكون الحوش الأمامي من حديقة داخلية وديوانية بينهما يتكون، حوش الخلفي من مطبخ خارجي وغرفة سائق مع حمامها وديوانية خلفية وحمام ومخزن والتكييف للغرف بالحوش الخلفي شبك
افاد وكيل المدعي بأن مستغل العقار هم المدعى عليها الأولى مع أبنائها مشاري وعلي وأنفال بينما يقيم المدعي مع أبنائه يوسف وإريج خارج العقار.

ثانياً: شروط المزاد

أولاً: يبدأ المزاد بالتمن الأساسي المبين قرين العقار ويستمر للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك التمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التفتيش بوزارة العدل.
ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل التمن الذي اعتمد والمصرفات ورسوم التسجيل.
ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاءه التمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس التمن على الأقل وإلا أعيدت المزاد على دتمته في نفس الجلسة على أساس التمن الذي كان قد رسا به البيع.
رابعاً: إذا أودع المزاد التمن في الجلسة التالية حكم بفسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذا الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل تمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزاد في نفس الجلسة على أساس هذا التمن.
خامساً: إذا لم يتم بيع المزاد الأول بإيداع التمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للمزايدة بالعشر تعاد المزاد فوراً على دتمته على أساس التمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته. ويلزم المزاد المتخلف بما يتنقص من تمن العقار.
سادساً: يتحمل الراسي المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التفتيش ومقدارها 200. وكأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.
سابعاً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون ويطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسئوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أية مسؤولية.
ثامناً: يقر الراسي عليه المزاد أنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

- ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجزيرة الرسمية طبقاً للمادة 266 من قانون المرافعات.
- حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة 277 من قانون المرافعات.
- تنص الفقرة الأخيرة من المادة 276 من قانون المرافعات أنه "إذا كان من مزعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه باجرة المثل".

ملحوظة هامة:

يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفرعية المشاركة في المزاد على التسليم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة 236 من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم 9 لسنة 2008.

المستشار/ نائب رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2026-10-22	4	18753



وزارة العدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالحكمة الكلية عن العقار الموصوفة فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الأربعاء الموافق ٢٠٢٦/١١/١١ قاعة ٥ - بالدور الثامن بقصر العدل الجديد الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠٢٤/٤٢٥ ببيع/٢ المرفوعة من: ١ - منال عبدالله محمد الحبيب. ٥ - رابعه عبدالله محمد الحبيب. ٢ - موهب عبدالله محمد الحبيب. ٣ - حنان عبدالله محمد الحبيب. ٤ - أشواق عبدالله محمد الحبيب. ١ - راشد عبدالله محمد الحبيب. ٢ - محمد عبدالله محمد الحبيب.

أوصاف العقار، كما هو وارد بشهادة أوصاف البلدية.

عقار الوشقة رقم ٢٠١٥/٥٩٦ الكائن بمنطقة الشهداء - قسيمة (١١٩) قطعة رقم (٥) مخطط ٣٧٩٨/م - ومساحته ٢٤٠٠ وذلك بالمزاد العلني بتمن أساسي مقداره ٦٤٨٠٠٠ د. كاستمارة وثمانية وأربعون ألف دينار كويتي. يوجد مخالفة بالعقار وهي إضافة في البناء في الدور الأول والسطح. ويقتضى ما ورد بتقرير الخبير العقار موضوع الدعوى الكائن بمنطقة الشهداء، قطعة (٥)، شارع (٥٠٩) منزل (١) الرقم الاتي (١٥٩٣٣١٥) وتمت المعاينة على النحو التالي: ١ - عين النزاع مطابقة من حيث المواصفات العامة والخاصة للوشقة رقم (٥٩٦) ومساحة (٤٠٠) متر مربع ٢ - عين النزاع عبارة عن منزل يقع في زاوية داخلية ويطل على شارعين. ويحده جدار من الجهة المقابلة ومن الجهة الخلفية. ٣ - تم طرق باب العقر عدة مرات ولم يفتح أحد وعليه تمت معاينة العقار من الخارج وعلى النحو التالي، - عين النزاع مكونة من دور أرضي ودور أول ودور ثاني وسطح. - عين النزاع لها عدد (٣) مداخل مدخل رئيسي مدخل جانبي من الجهة اليسرى ومدخل جانبي من الجهة اليمنى. - عين النزاع لها عدة مواقف مظللة. - تكتسي عين النزاع عبارة عن السجما. وقد قام السيد خبير الدعاية بالإدارة بأخذ الملاحظات اللازمة تمهيداً لتقدير قيمة العقار.

ثانياً: شروط المزاد:

أولاً: يبدأ المزاد بالتمن الأساسي المبيع قرين العقار ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مسدد من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل. ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل. ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاءه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل والا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع. رابعاً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية لحكم بفسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مسحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن. خامساً: إذا لم يتم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مسحوب بإيداع كامل قيمته. ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار. سادساً: يتحمل الراعي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ د. ك. وآتباع الإحامة والخبرة ومساريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية. سابغاً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون ويطلب المباشرون لإجراءات البيع وعلى مسئوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالحكمة الكلية أية مسئولية. ثامناً: يقر الراعي عليه المزاد أنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

١ - ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات. ٢ - حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات. ٣ - تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات أنه (إذا كان من نزعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراعي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل).

نائب رئيس المحكمة الكلية المستشار

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2026-10-22	4	18753

Ministry of Justice



وزارة العدل

إعلان عن بيع عقار بالمرزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمرزاد العلني وذلك يوم الأربعاء الموافق 2026/11/18 بقاعة 5 بالدور الثامن بقصر العمل الجديد الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم 2025/663 ببيع/2.

المرفوعة من :

- 1- بهاء إبراهيم عبدالعزيز ابوحيم
- 2- باسل إبراهيم عبدالعزيز ابوحيم
- 3- وكيل وزارة العدل لشؤون التسجيل العقاري والتوثيق بصفته
- 4- مدير عام بلدية الكويت بصفته

ضد :

- 1- باسمه إبراهيم عبدالعزيز ابوحيم
- 2- منيره ناصر صقر الصفر

أوصاف العقار: كما هو وارد بشهادة أوصاف البلدية.

عقار الوثيقة رقم 2000/6041 الكائن بمنطقة - حطين - قسيمة رقم 130 - قطعة رقم 2 - من المخطط رقم م/32906 ومساحتها 500 م² وذلك بالمرزاد العلني بثمن أساسي مقداره (610000) (دك) ستمائة وعشرة آلاف دينار كويتي.

وفقاً لما ورد بكتاب بلدية الكويت

بأن العقار عبارة عن سكن خاص مكون من أرض + أول + سطح ولا توجد مخالفات

المعانية

عين النزاع الكائنة في منطقة حطين قطعة (2) شارع رقم (223) منزل (31) قسيمة (130) والتي تبلغ مساحتها 500م طبقاً لوثيقة العقار رقم (6041)

- 1- عين النزاع عبارة عن قسيمة سكنية تطل على شارع واحد ومكونة من دورين وتكسيتمها سيجما وبجانبها أرض فضاء.
- 2- للقسيمة عين النزاع 3 مداخل أحدها خلفي والآخران في الواجهة ويوجد للعين حوش داخلي عبارة عن حديقة داخلية أمام الواجهة ويوجد ممر خارجي يحد الجهات الأخرى كما يوجد مصعد في العين.
- 3- يوجد في الدور الأرضي ممر خارجي يؤدي إلى ديوانية لم تتمكن الخبرة من معاينتها لكونها مغلقة وأقادت المستأنف ضدها الأولى أن مفتاحها ليس بحيازتها، كما يوجد غرفة سائق + غرفة طبخ + حمام لهما + مطبخ رئيسي.
- 4- يوجد في الدور الأرضي مطبخ تحضير + ممر + مغاسل وحمام ضيوف + صالين + غرفة بداخلها حمام.
- 5- الدور الأول: عبارة عن ممر + جناح يضم غرفة خادمة وحمام تابع لها وبلكونية لها باب + صالة + مطبخ تحضير + غرفة نوم ماستر وبها غرفة ملابس ولها وبلكونية + ممر آخر + غرفتين + حمام.
- 6- السطح يوجد به مكان تكييف.

ثانياً: شروط المرزاد:

أولاً: يبدأ المرزاد بالثمن الأساسي المبين قرين العقار ويشترط للمشاركة في المرزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصحة إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاءه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل وإلا أعيدت المرزادة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعاً: إذا أودع المرزاد الثمن في الجلسة التالية حكم بفسخ المرزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقول لشراء مع زيادة الفئس مصحوباً بإيداع كامل ثمن المرزاد ففي هذه الحالة تعاد المرزادة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

خامساً: إذا لم يقدم المرزاد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة للفئس تعاد المرزادة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته. ويلزم المرزاد بالتخلف بما ينقص من ثمن العقار سادساً: يتحمل الراسي عليه المرزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها 200 دك وأتعاب الحمامة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

سابعاً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون ويطلب للبائعين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أي مسؤولية.

ثامناً: يقر الراسي عليه المرزاد أنه عاين العقار معاينة نافذة للجهة.

تنبيه:

- 1 - ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجزئية الرسمية طبقاً للمادة 266 من قانون المرافعات.
- 2 - حكم رسو المرزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة 277 من قانون المرافعات.
- 3 - تنص الفقرة الأخيرة من المادة 276 من قانون المرافعات على أنه إذا كان من نزعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمتساجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المرزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة اللل.

المستشار/ نائب رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2026-10-22	7	5936

الوفيات

الوفيات

● مريم ميثان راشد الميثان، أرملة/ جاسم يوسف عيسى العبيد، 94 عاماً، (شيعة)، الرجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 55305544 - 99819443، النساء: اليرموك، ق3، ش2، ج3، م10، تلفون: 66033343 - 99368488

● عماد محمد علي الكندري، 59 عاماً، (شيعة) اليوم الخميس بعد صلاة العصر، الرجال: العزاء في ديوان الكنادرة، منطقة الشعب، يومي (الجمعة والسبت)، بعد صلاة العصر، تلفون: 99064344، النساء: الرميثية، قطعة 3، شارع 39، جادة 35، منزل 11، بعد صلاة العصر لمدة ثلاثة أيام: اليوم الخميس وغداً الجمعة والسبت

● فاطمة عبدالله علي الوزان، 94 عاماً، (شيعة)، الرجال: العزاء في ديوان الوزان، الفيحاء، اليوم الخميس وغداً الجمعة بعد صلاة العصر، النساء: قرطبة، ق3، ش130، م56، اليوم الخميس وغداً الجمعة بعد صلاة العصر

● عبدالله عطية غلوم الباطني، 64 عاماً، (شيعة)، الرجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 66637565، النساء: مشرف، ق6، ش7، م38، ج2، العصر فقط، اليوم الخميس وغداً الجمعة والسبت، تلفون: 99339055 - 66120302

«إنّا لله وإنا إليه راجعون»